

نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة*

الخلفية والإطار النظري

لطالما كان لبنان على الدوام عرضة لتحويلات واسعة وسريعة في معدلات النمو الاقتصادي، وهي تحولات تكاد تكون دائماً ناجمة عن عوامل خارجية، غالباً ما تكون غير اقتصادية، مثل الأحداث السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، أو عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى زيادة الاعتبارات الأمنية. وقد سُجلت تقلبات كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كالانخفاض في معدل النمو من 8% عام 2010 إلى 1% عام 2015، وعلى الأرجح، انخفض النمو هذا العام إلى الصفر أو إلى ما دون مستوى الصفر.

هذا التقلب الشديد أثر على إمكان إجراء التوقعات الاقتصادية، وفي أحسن الأحوال غدت موثوقة أية خطة وتوقع استثماري موضع شك. هذه المعضلة تفاقت بسبب عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على وضع الإصلاحات والأدوات اللازمة التي من شأنها التخفيف من انعدام التوقعات، كوضع سياسة اقتصادية متماسكة وواضحة على المدى المتوسط والبعيد، وتوفير بيئة ضريبية تتسم بوضوح الرؤية والاستمرارية وتزيل الأحكام الضريبية الانتهازية القائمة، إلى سن مجموعة من القوانين المؤاتية للاستثمار التي تلغي الإجراءات الإدارية الروتينية المطلوبة.

انطلقت مبادرتنا من السراي الحكومي في تموز من عام 2014. انطلقنا من فرضية أنه إذا كان لبنان عرضة لكثير من التقلبات في توجهات النمو الاقتصادي، فلأن السبب يكمن في النموذج الاقتصادي المتبع الذي لا يوفر الدعم لاستقرار البيئة السياسية. ولذلك، كان لا بد من تصوّر وبناء نموذج بديل من شأنه إدخال عنصر الاستدامة في المعادلة الاقتصادية التي من شأنها أن تخفف - إن لم يكن القضاء - على الآثار السلبية للهزات السياسية. إضافة إلى أننا

(*) شادي انطون كرم.

نطمح، وكلنا ثقة، بأن بعضاً من بريق لبنان السابق كمرکز اقتصادي في المنطقة، قد يستعاد عن طريق هذا النموذج الذي يتعين لتحقيقه تنفيذ سلسلة من الإصلاحات عبر وضع مجموعة جديدة من القوانين والمراسيم.

بدأنا بإجراء مسح لمختلف الدراسات والخطط في مختلف القطاعات القائمة. وكان جهداً أساساً ومكثفاً لأن العديد من هذه الدراسات موجودة وتم تنفيذها في الغالب بدعم من شركاء دوليين مثل البنك الدولي. كما ان العديد من الخطط والبرامج الإصلاحية تتسم بجودتها العالية مما حثّم أخذها بعين الاعتبار للاستفادة من نتائجها والبناء على المعرفة المكتسبة من عدم تطبيقها على أرض الواقع، لاسيما ان تحليل الفشل يلهم حلولاً ومقاربات جديدة.

وبناءً عليه، شرعنا في صياغة ما قد اصبح يعرف بـ«خطة التنمية الوطنية» التي أصبح اسمها الآن «الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة» (NSDS) في متابعة لمبادرات الأمم المتحدة المختلفة للتنمية المستدامة (وسنشير إليها في هذه المقالة بـ«الخطة» أو «الاستراتيجية»). وتنقسم «الخطة» وفقاً لقطاعات تشمل الخدمات العامة (الكهرباء، المياه، معالجة المياه، الطاقة المتجددة، والنقل، الخ...) والقطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة، الشؤون المالية والمصرفية، أسواق المال، السياحة، المناطق الاقتصادية الخاصة، الترانزيت، التربية، وتنمية الموارد البشرية، وما إلى ذلك). في كل فصل حاولنا أن نستفيد من الإصلاحات والخطط والبرامج الموضوعة والقائمة حالياً، وإلى تحليل أوجه القصور فيها أو عدم كفايتها وتقديم الحلول البديلة الشاملة.

تتم معالجة آثار الأزمة السورية على الاقتصاد الوطني، وخاصة في ما يتعلق بتواجد عدد هائل من النازحين السوريين على الأراضي اللبنانية، في فصل مستقل الذي يتضمن أيضاً اقتراحات حول استراتيجيات وبرامج محددة لاحتواء وتخفيف هذه الآثار.

إن الدراسة الأولية حول اللامركزية، باعتبارها وسيلة ممكنة للإصلاح وكوسيلة لتنفيذ الاستراتيجيات الواردة في الخطة، كانت أيضاً موضوع فصل مستقل نظراً لأهمية الالتزام المشار إليه في الجزء الثالث من اتفاق المصالحة الوطنية الذي وقع في الطائف، المملكة العربية السعودية، في سبتمبر/ ايلول 1989، والذي وافق عليه مجلس النواب في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1989. وكانت مهمتنا قد تسهلت من خلال مشروع قانون اللامركزية الذي تم وضعه بمبادرة من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في الأشهر الأخيرة من ولايته، ولكن بسبب

ضيق الوقت قبل انتهاء ولاية الرئيس سليمان، بقي في الأدرج ولم يرسل أبداً الى مجلس الوزراء لدراسته وإحالة من ثم على مجلس النواب اللبناني للموافقة عليه.

وفي ما كنا نعمل على استكمال مسودة «الخطة»، اعتُمدت مبادرة أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة. وترد الأهداف في الفقرة 54 من قرار الأمم المتحدة رقم 1/A/RES/70 تاريخ 25 سبتمبر/ أيلول 2015، وهي ترمي إلى القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وتعزيز الرخاء للجميع كجزء من جدول أعمال جديد للتنمية المستدامة. كل هدف من الأهداف السبعة عشر لديها أهداف محددة (مجموعها 169) ينبغي تحقيقها على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة. وبتصويته بشكل إيجابي على القرار، التزم لبنان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. لذا، بات من الضروري مواءمة «الخطة» مع جدول الأعمال الدولي هذا. ولهذه الغاية قمنا بمساعدة منظمة الإسكوا، وبالإستناد الى مصفوفة وضعتها المنظمة، بتعديل النص الأولي كلما كان ذلك ممكناً، لمواءمة كل واحد من خططنا/ وبرامجنا/ والإصلاحات مع كل واحد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

إن العمل جارٍ على قيد وساق، وبمجرد الانتهاء منه، سوف نتطرق الى الجزء الأخير من «الاستراتيجية» لوضع مجموعة من مشاريع القوانين والمراسيم التي يجب إقرارها من قبل مجلس الوزراء والبرلمان بغية وضع كل من الإصلاحات المطلوبة قيد التنفيذ.

وكنا نتطلع، بداية، الى تقديم الوثيقة بكاملها أولاً لجميع أصحاب الشأن في القطاع العام للوقوف على آرائهم، ليتم عرضها في ما بعد في منتدى وطني يجمع اصحاب الشأن في القطاع الخاص مع ممثلي المجتمع المدني. إننا نعتقد انه ينبغي القيام بهذا العمل لضمان توافق جميع الأطراف حول هذه الخطة والعمل بنشاط على دعم تنفيذها. مثل هذه المبادرة كان من شأنها أن تجد مكانها الطبيعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبدلاً من ذلك، قام رئيس المجلس بدعوة مؤلف هذا القسم من الدراسة للمساهمة، باسم الفريق العامل لوضع الخطة الاستراتيجية، بكتابة هذا الفصل نظراً لأعماله الواسعة حول الاقتصاد اللبناني.

وأخيراً، تتطلب الخطة موافقة مجلس الوزراء لضمان اعتمادها كروية استراتيجية رسمية للبلاد.

وفي ما يتعلق بالفترة الزمنية المطلوبة للتنفيذ، سوف يتم اقتراح الأطر الزمنية تبعاً لطبيعة الإصلاحات/ الخطط/ والبرامج المطلوبة، على ان يتم تحديد عام 2030 كموعده النهائي توجيهي

لوضع الصيغة النهائية للتنفيذ وفقاً لإهداف خطة التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للتمويل، تبين الدراسات الأولية أنه لن يشكل أية عقبة شرط ان ترافق سير العملية ما تتطلبه من إدارة رشيدة وتدابير شفافة. وسوف يتطلب ذلك تنظيم مبدع يشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والخصخصة، وتمويل بشروط ميسرة، واستثمارات القطاع الخاص من مصادر تمويل محلية ودولية، ومؤسسات مالية متعددة الجنسيات، وإشراك المغتربين اللبنانيين، الى ما هنالك.... هذه المبادرة التي ستدار على نحو مؤاتٍ، سوف تتطلب القليل من الإنفاق المباشر من الخزينة العامة. في الواقع، حظيت توصية تفيد باستخدام أقل ما يمكن من الأموال العامة في هذه العملية بتأييد متزايد من فريق العمل، ويرجع ذلك جزئياً الى ما يمليه الحس السليم بأن البلد الذي يعادل الدين العام فيه 139% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتوقع أن يرتفع بشكل كبير في السنوات المقبلة، لا يمكن أن يضع خططاً تنموية طموحة، ولكن أيضاً، لأن جهاز الدولة اللبنانية يعاني من عدم الكفاءة، ما قد يعرقل سير العملية.

ثمة فكرة مقبولة على نطاق واسع ألا وهي أن كل ما يُطلب من الدولة إنما هو تخطيط متماسك وحوكمة وإصلاح حيوي للتشريعات. وإذا ما أنجز ذلك بطريقة متسقة فليسوف لن يمثل التمويل أية مشكلة.

إن الهدف من هذه الاستراتيجية، كما ذكر آنفاً، هو وضع اقتصادنا بطريقة تسمح بالحفاظ على قاعدة داخلية كافية للنمو وتحسينها بعيداً عن التقلبات السياسية، مما يتيح للبنان بان يصبح ويبقى لاعباً مهماً في بيئة الأعمال في المشرق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ونظراً لصعوبة تحقيق الكفاءة السياسية وصنع سياسة ثابتة قوامها المصلحة الوطنية، تم التركيز على الإجراءات التي من شأنها، تدريجياً، بناء شكل من أشكال الاستدامة الاقتصادية الكلية والتي يمكن أن تكون قابلة للتحقيق على الرغم من حقيقة أن المؤسسات تعمل، ومن المرجح أن تستمر في العمل، بمستويات منخفضة جداً من الفعالية.

ولكي يكون «للاستراتيجية» فرصة التوافق عليها مع امكانية نجاحها، ينبغي لها أن تكون واقعية وتأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجه بيئة الأعمال في البلاد، فضلاً عن وجود اقتصاد ظل قوي.

خطط الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

نقدم في ما يلي، وبايجاز، مجموعة مختارة من أهم مكونات الاستراتيجية الوطنية للتنمية

المستدامة؛ وسوف نقدم باختصار شديد، وأحياناً على شكل نقاط، العناصر الرئيسية لكل عنوان كبير مدرج ضمن «الاستراتيجية».

بداية، ان الحاجة إلى وضع استراتيجية نابع، في حد ذاته، من حقيقة أن ما قامت به الدولة أو ما تم انجازه إلى الآن على مستوى الدولة غير كافٍ أو غير ملائم؛ إلا أننا لسنا هنا بصدد بيان أسباب فشل الإدارات المتعاقبة، فهذا أمرٌ تم ذكره مطوّلاً في الوثيقة نفسها، ذلك ان التعلّم من التجربة يشكل خطأً توجيهياً أساسياً لما ينبغي القيام به والسياسات الواجب تجنبها. كما أنه ليست لدينا نية في هذا الفصل إلى تقديم تفاصيل عن الاستراتيجية الموصى بها والسياسات المتعلقة بها، إذ أنه تم تغطية الموضوع بشكل وافٍ في وثيقة «الاستراتيجية» نفسها.

الكهرباء

إن الكهرباء هي واحدة من القضايا الرئيسية في لبنان بسبب العبء غير المتناسب الذي تتحمّله المالية العامة (8% من إجمالي الإنفاق الحكومي، ومن المتوقع أن يبلغ 1.6 مليار دولار عام 2016)، ونظراً للمستويات المنخفضة وغير المقبولة للتغذية، والتي يترتب عليها عواقب سلبية وخيمة على الاقتصاد كما وعلى مستوى معيشة السكان الذي تدهور بشكل مستمر طيلة السنوات الخمس والعشرين الماضية. إن التحويل العكسي لهذا المسار يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة 7 و 11.

وكيفما ننظر إلى المسألة، يبدو ان إصلاح قطاع الكهرباء من الأمور المستحيلة دون تحميل عبء مالي كبير على الخزينة على شكل قروض إضافية طويلة الأجل، أو اللجوء إلى التشارك بين القطاعين العام والخاص أو معامل الطاقة المستقلة -IPP. وبما ان الخيار الأول لا يضمن بالضرورة النتائج نظراً لعدم الكفاءة المذكورة أعلاه، وبما ان سجل الدولة حافل بالتقصير في هذا المجال^{*}، يصبح من الواضح أن مشاركة القطاع الخاص هو عامل أساسي لزيادة احتمالات النجاح في تحسين التغذية والتوزيع.

(*) وفقاً لورقة سياسة قطاع الطاقة الصادرة في يونيو/ حزيران 2010 من قبل السيد جبران باسيل الذي تولى مقاليد وزارة الطاقة والمياه في ذلك الحين، والتي كانت بمثابة الأساس للقانون 181 الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2011، يتوقع ان تصل قدرة توليد 4000 ميغاواط في عام 2014 و 5000 ميغاواط بعد عام 2015، في حين أننا ما زلنا تحت مستوى 1800 ميغاواط في منتصف 2016. ورد أيضاً في ورقة سياسة قطاع الطاقة أن «التنفيذ الكامل لجميع المبادرات الاستراتيجية في هذه السياسة سوف يقلل من الخسائر الإجمالية (المؤسسة كهرباء لبنان) من 4.4 مليار دولار في عام 2010، إلى صفر في عام 2014 حيث يتم توفير خدمة الكهرباء 24/24 ساعة مع إمكانية تحقيق الربح اعتباراً من العام 2015 (...)».

- وتشمل التدابير الأساسية الأخرى التي يتعين اتخاذها:
- التحول بسرعة إلى الغاز والتخلص التدريجي من الوقود مما يقلل من تكلفة التشغيل، ويحافظ على جودة التوربينات ويخفض مستويات التلوث.
- الموافقة على مشروع السفينة العائمة لتحويل الغاز السائل الذي طال انتظاره، ومضاعفته بوحدة تشغيل في الشمال وأخرى في الجنوب؛
- الموافقة على إنشاء معامل جديدة مستقلة لتوليد الطاقة، ومنها معملين جديدين في كل من سلعاتا والزهراني، وزيادة عدد مرافق توليد الطاقة للوصول إلى مستويات التغذية المذكورة في القانون 181؛
- تحسين مكافحة التلوث في المعامل القائمة وفرض قيود صارمة على انبعاثات جميع المنشآت الجديدة.
- تحسين الجباية ووضع اللمسات الأخيرة على تركيب العدادات الذكية؛
- الإلغاء التدريجي للإعانات وجدولة زيادة متوازنة في التعريفات لتجنب معاقبة القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعات والشرائح السكانية من ذوي الدخل المنخفض. على أن يتم توقيت هذه الزيادة بعد تحقيق زيادة كبيرة في عدد ساعات التغذية على نحو فعال.
- الانتهاء من تركيب الشبكة، والتي من دونها سيصعب توفير إدارة كافية للتغذية بالكهرباء.
- تقديم حوافز حقيقية للاستثمار في الطاقة المتجددة.

المياه

أظهرت دراسة الإصلاحات المطلوبة في قطاعات المياه المختلفة أنه في ظل الأوضاع الراهنة، من غير الممكن للحكومة التي تعاني عجزاً في الميزانية بما يقرب من 8% من الناتج المحلي الإجمالي، الشروع في إطلاق الأعمال الضخمة التي يتطلبها تحسين مرافق المياه وتوزيعها. وفقاً لذلك، ينبغي على الحكومة توجيه عملها، بدءاً من الموافقة على قانون المياه الذي هو الشرط المسبق الموضوع من قبل مؤسسات التمويل متعددة الجنسيات، مثل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، لبدء تمويل مشاريع المياه.

إن أي تقدم في قطاع المياه، وهو ما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة - 6، سوف يتطلب

بعضاً من الوقت. في العادة، إن اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال تمتد لأكثر من 30 إلى 35 سنة، مما يتيح الوقت الكافي للشركات لاسترداد مبالغ كبيرة من الاستثمارات الرأسمالية التي يتطلبها قطاع المياه.

وعلى الرغم من وجود الاحتياطات المائية الكبيرة جداً وما توفره الطبيعة من موارد مائية، فإن لبنان يعاني من نقص حاد في المياه، وارتفاع في مستويات الهدر والتسرب، وتلوث على نحو متزايد للأنهار والبحيرات ينذر بالخطر، وكذلك تلوث المياه الجوفية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانتشار العشوائي للآبار الارتوازية.

إن تحسين الوضع على نحو يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى إصلاحات جوهرية واتخاذ إجراءات في مجالات الري (لدعم توسيع المناطق الزراعية)، والصرف الصحي، ومعالجة المياه، ومياه الشفة، حيث يتعين وضع تصورات لتصحيح حالة القطاع المتدهورة بشكل خطير، والتي تعكس اختلالات في التوازن ويكون لها تأثير دائم على الجودة والتموين والبيئة. يبدو أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي الطريق الوحيد والأكثر فعالية من حيث التكلفة.

إعادة بناء الصناعة والزراعة

عانت الصناعة والزراعة في لبنان على مدى عقود من عدم قدرة الدولة على تبني وتنفيذ مجموعة من السياسات الداعمة التي تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج، وخلق الحوافز، وفتح أسواق جديدة (محلياً وخارجياً)، وتحسين نقل المنتجات، وتوفير الدعم الفعال للتسويق، خاصة في الأسواق الخارجية. وكان للأزمة العالمية والحرب في سوريا آثاراً أدت إلى خسائر شديدة، حيث انخفضت الصادرات الصناعية بنسبة ما يقرب من 20 %، من 3.1 مليار دولار في عام 2013 إلى 2.5 مليار دولار عام 2015، ما يرفع العجز في الميزان التجاري للمنتجات الصناعية إلى 13.2 مليار دولار في عام 2015.

وتشمل التدابير التصحيحية ما يتوافق مع أهداف الاستراتيجية المستدامة - 8 و 15:

- ضمان تطبيق الاتفاقات التجارية القائمة والإنكباب على زيادة عدد هذه الاتفاقات؛
- إنشاء وحدة خاصة في وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة، للإشراف على تطبيق الاتفاقات التجارية بغية مكافحة الحواجز التجارية غير الجمركية؛
- الإسراع في تعيين ملحقين تجاريين في السفارات اللبنانية في البلدان التي تمثل وجهة

- المنتجات اللبنانية؛ وهؤلاء يجب ان يكونوا من المدربين تدريباً كافياً لتوفير الدعم المحلي للمصدرين اللبنانية، ولتسهيل النفاذ إلى الأسواق والمساعدة في تنظيم حملات التسويق؛
- الإسراع في التفاوض الجاري مع الاتحاد الأوروبي لإبرام الاتفاقات حول زيادة الحصص، والعمل بطريقة مستدامة على زيادة انفتاح الأسواق الأوروبية وغيرها امام المنتجات اللبنانية.
- دعم الوحدة المسؤولة عن مراقبة جودة الصادرات في وزارة الاقتصاد والتجارة لحماية شهرة المنتجات اللبنانية؛
- توفير الدعم من خلال الحوافز للانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- تبسيط البيروقراطية الإدارية من أجل المساعدة على خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة.
- استقرار البيئة المالية لتوفير المناخ الملائم للتخطيط على المدى الطويل وتوضيح الرؤية الاستثمارية.
- مقاومة دعوات زيادة الحماية وتسريع إجراءات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
- ويخصص فصلاً مستقلاً في وثيقة «الاستراتيجية» حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والطرق التي يمكن من خلالها دعم اقتصاد المعرفة بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة - 9.

مقاربة السياحة بمنظور جديد

تمثل السياحة مقياساً للتقلبات الاقتصادية التي ذكرنا سابقاً؛ وهي، في الواقع، حساسة خصوصاً لحالة عدم الاستقرار في أي مكان في العالم. لكن السياحة في لبنان تبدي مرونة أقل من أي مكان آخر في العالم، بسبب الأعداد الكبيرة من المغتربين الذين يزورون البلاد بمناسبة الأعياد، أحياناً على الرغم من الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، فقد انخفض عدد السياح بنسبة 30% منذ عام 2010، غير انه عاد وتحسّن قليلاً منذ عام 2013 الذي كان أسوأ عام في الفترة (2010-2015) ليصل تعدادهم إلى 1.5 مليون في عام 2015. واقعياً، وبالنظر الى حالة المالية العامة، لا يمكن فعل الكثير لمساعدة القطاع على تلقي عائدات منخفضة خلال فترة طويلة من الزمن. مع ذلك، ينبغي بذل الجهود لتنويع أسباب زيارة المواطنين - الأجانب لزيارة لبنان. فيتم دعم مبادرات في مجال السياحة الدينية، والسياحة الطبية، وغيرها من أنواع الجذب السياحي «من صنف آخر» عن طريق الحوافز الضريبية،

وبتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتمويل منخفض للتكلفة كما هي الحال الآن مع برنامج القروض الميسرة للبنك المركزي. وعلاوة على ذلك، يمكن للسفارات تقديم الدعم لباقات من البرامج الهادفة إلى التنوع بين مزج الأعمال والقوميات في إطار حملات البحث الممنهجة.

الحفاظ على القطاع المصرفي

يمثل القطاع المصرفي، تقليدياً، العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، حيث تم توظيف مجموعة ضخمة من الودائع باستمرار لتمويل الدين العام الذي بلغ اليوم 63 مليار دولار، كما لتمويل القطاع الخاص بقيمة 54 مليار دولار، يقابل ذلك ناتج محلي إجمالي بلغ 50.8 مليار دولار في نهاية عام 2015.

إن الدور الحاسم الذي تلعبه المصارف في التوازن الاقتصادي العام يدعو إلى دعم مستمر من قبل مؤسسات الدولة، وخاصة في الحالات التي تكون فيها التشريعات مطلوبة لتعزيز مكانة المصارف المحلية حيال المؤسسات الدولية التي تتعاطى مع هذا القطاع، لا سيما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن إعادة تحديد الإطار التنظيمي لأعمال التأمين، وخصخصة بورصة بيروت، واتخاذ الإجراءات المشجعة اللازمة لتعميق أسواق المال وتوسيعها، هي كلها مجالات ينبغي وضع سياسات جديدة لها والعمل على تنفيذها على وجه السرعة.

دور اللبنانيين في الخارج

تم تكريس قسم خاص في «الاستراتيجية» حول الطريقة التي يمكن للدولة من خلالها تحفيز المغتربين اللبنانيين للعب دور في تنمية مجتمعاتهم أو منطقتهم بطريقة فعّالة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، والتربية، والنقل، والطاقة المتجددة، أو في مجالات استثمارية أخرى من شأنها تعزيز التنمية المستدامة.

تعزيز مخزون رأس المال البشري

تم بذل جهد كبير في الآونة الأخيرة لتعزيز قدرات نظام التعليم العام في المرحلتين الابتدائية والثانوية. إضافة إلى أن السياسات ينبغي لها مواصلة مناهج التعليم والتدريب لاحتياجات الاقتصاد. إن الاعتماد المكثف على التدريب المهني من خلال شبكة لامركزية من المؤسسات

التي توفر التدريب التقني يمكن أن تكون واحدة من الإجابات. كما ان التشريعات التي تحفز القطاع الخاص والمجتمع المدني للعب دور في هذا الجهد سوف تسرع من امتثال لبنان لأهداف الاستراتيجية المستدامة - 4 و 8.

جمع البيانات

لا يمكن تحقيق أي تحليل أو تخطيط ملائم دون بيانات شاملة، بغض النظر عن السياسات القائمة على التنمية والإصلاح.

لقد عانى لبنان ولا يزال يعاني من بعض نقاط الضعف في مجال جمع الإحصاءات. ثمة جهود أساسية وملحة يتعين بذلها في هذا المجال، ويتمثل إحداها في إنشاء مؤسسة الإحصاء المركزي التي ستصبح مستودعاً لجميع البيانات الوطنية. وهو إجراء لا غنى عنه ويمكن اتخاذه بسرعة ومن شأنه أن يوفر أساساً لتحليل موثوق والذي من دونه سيكون من الصعب العمل على صنع سياسة فعالة.

الخلاصة

حاولنا في هذا الفصل أن نقدم للقارئ لمحة عن الإطار النظري «للاستراتيجية» ومجموعة مختارة ومحدودة عما تتضمنه. لضيق المساحة المتوافرة، قمنا بحذف العديد من الأقسام الهامة الأخرى التي تشمل النقل، والاتصالات، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والنفط والغاز، وتأثير تواجد أعداد كبيرة من النازحين السوريين التي كلفت الاقتصاد اللبناني ما يفوق الـ 15 مليار دولار بين عامي 2011 و 2015.

وقد تم إيلاء اهتمام خاص في «الاستراتيجية» لتطوير البنية التحتية (أهداف التنمية المستدامة - 9) حيث ان هناك إجماع على أن لديها قدرة على تعزيز النمو، وزيادة الرساميل، وبالتالي، الحد من الفقر (أهداف التنمية المستدامة - 1). أظهرت دراسة للبنك الدولي عام 2011 حول إنتاجية رأس مال البنية التحتية (Calderon, Moral-Benito and Servén) أن زيادة بنسبة 1 في المئة في شبكة الطرق تؤدي إلى نحو 0.5 نقطة مئوية زيادة في الإنتاجية.

كما انه تم التركيز على السياسات الصحية (أهداف التنمية المستدامة - 3) ، ودور المرأة في معادلة الإنتاج، كونها تشكل نصف قوة العمل (أهداف التنمية المستدامة - 5)، والشأن الأساسي البيئي المقلق باستمرار والسياسات التي تؤثر في تغير المناخ.